http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2072) السنة الثامنة - الخميس (17) آذار 2011

بالعربي الصريح

دولة الفرض

■ علي عبد السادة

ثلاثة أرباع خطط وقرارات وإجراءات ووجهات نظر الحكومة يؤسسها ويصنعها مستشارون ومخبرون سريون وعلنيون، ويروج لها أصدقاء وأقرباء، ويدافع عنها وعاظ وضاربو أكتاف ومخفضو رؤوس. هكذا يكون القرار مصيريا "وطنيا" ودونه يسقط العراق وتذهب ديمقراطيته في أدراج الرياح.

احلم بأن أكون مبالغا..

ألم يخرج هؤلاء ناعتين مثقفين تداعوا من اجل الحريات، بأنهم خمارون.. لم يتحدثوا عن الحريات.

ألم يصفوا المنادين بإلغاء المحاصصة بأنهم مجرد خاسرين في الانتخابات.. لم ينطقوا حرفاً واحداً عن هتك الدولة بخريطة حصص وملل.

ألم يصيحوا في وجه معترضين على قانون مشوه للانتخابات بأنهم خائفون من خوض معركة "ديمقراطية" وان الشارع لا يريدهم.. لم يعرجوا على قانون خيط على مقاسهم.

الم يصفوا مطالبين بالغذاء والكهرباء والإصلاح بالبعثيين والمارقين ومن أتباع القاعدة.. ولم يخرجوا فاسدا واحدا إلى العلن مقبوضاً عليه.

هذه أحكام (عبقرية) يطبخها أغبياء ومنتفعون، يجعلون السلطة في محل استهداف يصورنها تتوسط دائرة تصويب، وان سهام "المخربين" لا محالة تتجه نحوها. هكذا ترتاب الحكومة، ومن يقف في شراكتها، ويكبر فيها رهاب السقوط، ويصبح الأمر مرضا، وربما كابوسا.. ولم يكن من المستبعد أن يأتي في مخيلتهم أن صورة العراق المختزلة في ساحة التحرير ربما تحال إلى ميادين تونس والقاهرة.

الحكومة، منذ ٢٠٠٣، تعشق مكاتب الاستشارات، وتفتح قاعات كبيرة للخبراء، وتمد خطوط تواصل مع مخبرين ووعاظ وطالبي نثريات ينفعونها بما تشتهي هي، أو ما يشتهون من معلومات ورؤى، ربما يأتي يوم تتخيل كتلة رئيس الوزراء أنها تحكم عراقا كله من حزب الدعوة وان لم ينتموا.

وقد تترسخ قناعة لدى صقور كتل كبيرة بان حسبة الحصص ستدوم، وستظل الديمقراطية تسمى بمكارمها ومقاعد نافذيها. غير هذه التفسيرات، لا يمكن للحكومة أن تسمع، وسوى هذه الصنيعة لا ينتج المخبرون والراسخون في علم العراق الجديد.

لا يسعنا، هنا، إلا استدعاء تجارب سياسية مريرة، حيث هوت حكومات عتيدة في فخ الأذن الصاغية لإنصاف العارفين، سقطت تحت غضبة شعب فاض به كيل دولة الفرض، دولة تصنع لأبنائها صورا غير الحقيقة، وتخطط لهم أدوارا غير أدوارهم.

كل تلك التجارب تخرج بخلاصة أن صاحب الأمر يموت ببطء منذ أن قرر منح لحيته، ولحى من اختاره، إلى مزوري الحقائق.

العراقيون لم ينتخبوا المستشارين، لكن المنتخبين الفائزين يضعوهم خلف طاولات القرار. العراقيون لم يقرروا أن ينوب عن فكرهم ووجهات نظرهم وحرياتهم ورغبتهم بأي نمط سياسي، أي احد. لا يريدون أشخاصا لا يعرفونهم بل يجهلون حتى أشكالهم.

لمَ لا يختصر رئيس الوزراء الطريق إلى ساحة التحرير وينسى قافلة المستشارين، ويمزق تقارير المخبرين، وينصت، دون وسائط، لصوت الشارع، هذا الأخير لم ينقلب على النظام، لم يطلب ثورة على الديمقراطية، لم يكتب البيان رقم واحد. هؤلاء المسحوقين حولوا مسلسل الانقلابات إلى نكات يتندرون بها في المقاهي. هؤلاء المتخمون بالوجع يستحقون أن يسمتع الموظف بمنصب رئيس الوزراء إليهم دون "مونتاج" لحروفهم، أو صراخهم.

■ لا يزال العراقيون يشكون من نقص المواد التموينية.. عدسة: أدهم يوسف

باحث: الغضب لن يرقى إلى إسقاط النظام

معهد أميركي: احتجاجات العراق أجبرت الحكومة على إعادة ترتيب أوراق الخدمات

□ متابعة/ المدى

رأى باحثون في "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى" في الاحتجاجات التي يشهدها العراق "تنبيها سياسيا"، ولو لم ترق إلى حد المطالبة بإسقاط الحكومة.

وفي أعقاب أحداث تونس ومصر، خرج المحتجون في العراق إلى الشوارع للتعبير عن سخطهم حيال الحكومة. ورغم أن الاحتجاجات العنيفة التي وقعت في ٢٥ شباط الماضي لم تدع إلى إسقاط الحكومة المركزية كما حدث في بلدان أخرى في المنطقة، إلا أن الباحث احمد علي في "معهد واشنطن" استشف منها "مواقف العراقيين حيال الحكومة".

واعتبر علي أن الاحتجاجات تنم عن "توقعات عالية" ينتظرها العراقيون من حكومتهم. فـ"على الرغم من أن العراقيين تمكنوا من اختيار حكوماتهم عبر الانتخابات منذ العام ٢٠٠٥، إلا أن الشعب، في احتجاجه، يوجه رسالة إلى السياسيين والمسؤولين مفادها أن ضمانات حقوق التصويت والانتخابات النزيهة لم تعد كافية" بالنسبة إليهم.

وأوضح الباحث في "معهد واشنطن" أن العراقيين "يتوقعون الآن أن تكون حكومتهم قادرة على إظهار التحسن في الخدمات الأساسية المعدومة والمتآكلة إلى حد بعيد". كما رأى علي أن الاحتجاجات التي يشهدها العراق تنم عن "غضب" شعبي كبير حيال الحكومة المركزية، وخاصة لأن العراقيين باتوا يشعرون أن "من انتخبوهم اهتموا بإثراء أنفسهم على حساب خدمة ناخبيهم". فرواتب النواب، التي تقدر بنحو ١١ ألف دولار شهرياً، تتناقض بشكل فاضح مع الصعوبات اليومية التي يواجهها العراقيون.

وكان "نظام التوزيع العام"، الذي سنته الدولة في العام ١٩٩٠ لتوفير الغذاء للأسر العراقية، قلّص ما يقدمه من مواد تموينية إلى النصف مع انخفاض في جودة هذه المواد وتوزيع غير منتظم.

وفي ضوء هذه التطورات بادرت الحكومات المركزية والمحلية باتخاذ عدد من الإجراءات لتهدئة غضب الجماهير. وعلى سبيل المثال، تشمل الميزانية التي تم إقرارها مؤخرا بنودا لتقديم التعويضات بدلاً من المواد الغذائية المفقودة من "نظام التوزيع العام". كما تم إعفاء العديد من المدراء التنفيذيين للحكومات المحلية من مناصبهم. إلا أنه يُنظر إلى هذه الإجراءات من قبل العديد من المحتجين بأنها جاءت متأخرة كثيراً. ونتيجة لذلك، فإن الاحتجاجات التي وقعت في ٢٥ شباط/فبراير في البصرة ركزت على استقالة المحافظ الذي كان هدفاً للسخط، تماماً كما استقال مسؤولون في حكومات محلية في عدد من المدن الصغيرة.

انطلاقاً من هنا، دعا علي، في تقريره في "معهد واشنطن" الحكومة العراقية إلى "تعزيز هذه الخطوات عن طريق الإدلاء بتصريحات عامة متوازنة". فادعاءاتها أن "حزب البعث" قام بتنظيم هذه الاحتجاجات، قد أغضبت المحتجين.

وحذر علي، في ختام تقريره في "معهد واشنطن" الحكومة من مغبة التمادي في الإدلاء ببيانات "تهمش فيها مظالم المحتجين وتصورها على أنها ذات طابع سياسي"، لأن ذلك قد "يهز ثقة الشعب العراقي في النظام السياسي، ويؤدي إلى المزيد من الضرر لفرص المصالحة الوطنية".

استعدادا لساحة التحرير:

القوات الأمنية تتسلح بصواعق كهربائية

□ بغداد /إيناس طارق

كشفت مصادر مطلعة أن الأجهزة الأمنية استوردت كميات من العصي الكهربائية أو ما يعرف بعصا الصعق التي تستخدم في مكافحة الشغب أو تفريق المتظاهرين.

ورجحت تلك المصادر أن تستخدم القوات الأمنية العراقية هذه الأداة في التظاهرات الجديدة.

ويرى عضو لجنة النزاهة صباح الساعدي في تصريح لـ(المدى) إن استخدام أي وسيلة لضرب المتظاهرين أو قمعهم يعتبر مخالفا لبنود الدستور العراقي ولا يمكن السماح باستخدام أو استيراد ما يسمى بالأسلحة البيضاء المستخدمة في قمع المتظاهرين العزل. وأكد الساعدي انه بدلاً من أن تقوم الحكومة باستيراد العصا الكهربائية لصعق المتظاهرين، تقوم باستيراد مولدات كهرباء لتحسين خدمة الطاقة الرديئة المقدمة للمواطنين، خصوصا مع قرب حلول فصل الصيف.

وتابع: "لماذا تفعل الحكومة هذا الشيء، ألا يكفي ما استخدمته في التظاهرات السابقة من وسائل لتفريق المواطنين؟".

من جهتها، قالت النائبة إزهار الشيخلي من لجنة حقوق الإنسان في تصريح لـ(المدى) إن استيراد الحكومة عصي لقمع المتظاهرين يعتبر منافيا لكل حقوق الإنسان ولا يمكن السماح باستخدام أي وسائل قمعية بحق المتظاهرين لأنهم مسالمون وما يحدث من خروقات لقمعهم من قبل قوات الأمن لا يمكن السكوت عليه.

وقالت إن المتظاهرين لا يغادرون المكان المخصص للتظاهرة ولا يثيرون الشغب الذي يقلق القوات الأمنية فما الدافع لكل ذلك.

أما النائب طلال الزوبعي من لجنة النزاهة فقال إن الدستور كفل الحريات والمواطن من حقه أن يتظاهر ولا يحق للحكومة أن تستورد أسلحة لقمع المتظاهرين وبدلاً من استيراد العصي الصاعقة، عليها أن تقدم الخدمات المهمة للمواطن وإذا استخدمت الحكومة هذه الأسلحة لقمع المتظاهرين فأنها بذلك تخالف الدستور العراقي الذي كفل الحريات.

بيد أن عضو ائتلاف دولة القانون خالد الاسدي أكد أن استيراد الأسلحة البيضاء التي تستخدم في التظاهرات من ضمن صلاحيات وزارة الداخلية وتسلم لقوات مكافحة الشغب وهي تستخدم لتفريق المتظاهرين المشاغبين، ولن تستخدم إلا لمواجهة من يثير الشغب وليس من يمارس حريته في التعبير، وان المتظاهر الذي يمارس حقه بكل سلمية لا إن يأتي رجل امن ويعترضه.

وبشكل عام فإن الصاعق يتسبب في اللحظة الأولى بحالة صدمة للخصم وحالة ذهول جراء الصعق ولو طالت فترة الملامسة فإنه يتسبب بتشنج للعضلات وتنمّل في الجزء المصاب ولو طالت فترة الملامسة ربما يسبب حروق بالجلد.

دولة القانون تتمنى إلغاءه والعراقية تريد اتفاق أربيل

مجلس السياسات في مهب الريح

□ بغداد/ محسن سنان

شهدت مفاوضات تشكيل المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية بـرودا، في وقت وصلت مسألة تشكيله إلى طرق واحتمالات متعددة، من بينها انهيار الفكرة وخفوت بريقها.

لكن عضو العراقية محمد سلمان قال إن المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية مرتبط باتفاقية أربيل التي بادر بها رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني لغرض تحقيق الشراكة الوطنية ولمصلحة الشعب العراقي.

وأشار سلمان إلى أن البارزاني سيجتمع قريبا مع إياد علاوي ونوري المالكي لتفعيل النقاط التي لم تفعل في الاتفاقية.

وتابع أن العراقية ملتزمة بهذا المنصب إذا أقرت صلاحياته التشريعية والتنفيذية لان العراقية حريصة على دعم الحكومة، مؤكدا أن العراقية سترفض هذا المجلس رفضا قاطعا إذا لم يتم تنفيذ الاتفاقية.

من جهة أخرى قال علي شبر النائب عن التحالف الوطني أن إياد علاوي ترك المجلس لأسباب واعتبارات سياسية تخصه تاركا الأمر للعراقية.

وقال إن الخلاف على طبيعة وصلاحيات منصب رئاسة مجلس السياسات ستؤثر سلبا على الوزارات وستسبب الترهل في أداء الحكومة، مؤكدا أن المجلس يجب أن يكون استشاريا لا تنفيذيا لأنه لم يبق لرئيس الوزراء اي صلاحيات.

شبر تمنى إلغاء هذا المنصب لان تنفيذه وصلاحياته تخرج عن المطلوب، مستدركا بالقول ان المنصب كان ضمن اتفاقية أربيل التي قدمها البارزاني ويجب على رئيس الوزراء نوري المالكي أن يفي بهذه الاتفاقية.

لكن عادل توفيق النائب عن التحالف الكردستاني قال إن استقالة علاوي لم تقدم من قبله حتى الآن، أي انه إلى الآن لم يترك المنصب متابعا أن اجتماعا سيجمع قادة الكتل السياسية عن قريب لحل المواضيع التي لم تحسم.

وأكد أن المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية ليس قانونيا ولكنه مقترح الغرض منه إثبات وجود الشراكة الوطنية بين الكتل السياسية لخدمة الشعب والمصلحة العامة.

وكانت النائبة عن العراقية ناهدة الدايني أكدت أن القائمة سترفض المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية إذ لم يشكل حسب اتفاقية أربيل.

وقالت الدايني للوكالة الإخبارية للأنباء إن العراقية لم ترشح لرئاسة المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية غير رئيس قائمتها إياد علاوي ويجب تشكيله حسب اتفاقية أربيل أو سترفضه القائمة جملة وتفصيلا.

وكانت النائبة المنسحبة من القائمة العراقية عالية نصيف، قد قالت في وقت سابق: إن "النسخة الأخيرة التي وصلت للقائمة العراقية بشأن المجلس الوطني للسياسات العليا، تنص بأنه عبارة عن أمانة عامة ومرتبط بمجلس الوزراء، ويكون رئيسيه أميناً عاماً بدرجة وزير، وميزانيته مرتبطة بمجلس الوزراء، وهذا يختلف عن الغاية التي أنشئ من اجلها،" مبينة أن "المجلس الوطني أصبح عاجزاً عن تحقيق الصلاحيات التي أقرت له بموجب الاتفاق السياسي.

وتطلبت العملية السياسية أن يسجل العراق رقما قياسيا عالميا بأطول فترة يمضيها بلد دون تشكيل حكومة بعد الانتخابات قبل أن تتفق الكتل السياسية على ما أصبح متعارفا على تسميته حكومة الشراكة الوطنية.

رغم ذلك استبشر العراقيون بتشكيل الحكومة وانعقاد البرلمان. وكان من أهم التفاهمات التي أسهمت في تحقيق هذا الاختراق هو استحداث ما يُسمى المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية وتوافق الكتل السياسية ضمنا على أن تكون رئاسته لرئيس ائتلاف العراقية إياد علاوي. ولكن بعد مرور عام تقريبا على انتخابات السابع من آذار عام ٢٠١٠ واكثر من اربعة اشهر على اتفاق القادة السياسيين بشأن مجلس السياسات الإستراتيجية أعلن علاوي خلال زيارة للنجف يوم الخميس الماضي رفضه ترؤس هذا المجلس.

النائب عن ائتلاف العراقية ومقرر مجلس النواب محمد الخالدي اعتبر أن إعلان علاوي رفضه ترؤس مجلس السياسات الإستراتيجية تهديد بالانسحاب من العملية السياسية والانتقال إلى موقع المعارضة البرلمانية.

وأكد الخالدي أن هذه المعارضة لن تقتصر على كتلة العراقية وحدها بل ستتألف من نواب ذوي انتماءات مختلفة ينشقون عن كتلهم ويتفقون فيما بينهم على تشكيل معارضة يمكن ان تكون قوية بما فيه الكفاية لإسقاط حكومة.

عضو مجلس النواب عن ائتلاف دولة القانون محمد صيهود أشار إلى أن مجلس السياسات الإستراتيجية مشروع غير عملي لأنه سيكون بمثابة حكومة موازية سواء مُنح سلطات تشريعية أو تنفيذية أو قضائية.

واقترح صيهود ان تكون لمجلس السياسات الإستراتيجية المقترح صفة استشارية ويتركز عمله على تقديم استشارته في مجالات مثل الخدمات والعلاقات الدولية.

عضو مجلس النواب عن المجلس الأعلى الإسلامي محمد مشكور من جهته طرح باسم كتلته حلا وسطا لصلاحيات مجلس السياسات الاستراتيجية يتمثل بإحالة قراراته التي تُتخذ بأغلبية ٨٠ في المئة من الأعضاء إلى مجلسي الوزراء لتنفيذها.

ويرى أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد علي الجبوري أن موقف رئيس ائتلاف العراقية إياد علاوي ينطوي على مشروع لتشكيل ائتلاف جديد يضم ائتلاف العراقية والتيار الصدري والمجلس الأعلى الإسلامي.

في غضون ذلك يتابع العراقيون بترقب ما ستؤول إليه العملية السياسية بعد إعلان علاوي رفضه رئاسة المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية.